

## أثر كفاية رأس المال على الأداء المالي للبنوك الإسلامية

-دراسة قياسية لمصرف الراجحي السعودي للفترة (2010-2020) -

### *The Impact of Capital Adequacy on Islamic Banks Financial Performance -An Econometric study of "Saudi Al-Rajhi Bank " During (2010-2020) -*

لعفيفي الدراجي مخبر تنوع ورقمنة الاقتصاد الجزائري جامعة 8 ماي 1945 قالمة -الجزائر- lafifi.derradji@univ-guelma.dz	بوغازي وداد <sup>1</sup> مخبر تنوع ورقمنة الاقتصاد الجزائري جامعة 8 ماي 1945 قالمة -الجزائر- bourazi.widad@univ-guelma.dz
--	--

تاريخ النشر: 2022/06/ 30

تاريخ القبول: 2022 /06/ 13

تاريخ الاستلام: 2022 /03/ 25

#### الملخص

هدفت هذه الدراسة الى تحديد أثر كفاية رأس المال على الأداء المالي في مصرف الراجحي الإسلامي خلال الفترة (2010-2020)، حيث تم قياس الأداء المالي للمصرف من خلال أهم مؤشرات الربحية وهي العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، ولتحقيق هدف الدراسة تم اعتماد نموذج الانحدار الذاتي.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين كفاية رأس المال ومؤشرات الربحية في مصرف الراجحي، وكذلك إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من كفاية رأس المال (CAR) إلى العائد على الأصول (ROA)، وعدم وجود علاقة سببية في كلا الاتجاهين بين كفاية رأس المال والعائد على حقوق الملكية (ROE).

الكلمات المفتاحية: كفاية رأس المال، الأداء المالي، مؤشرات الربحية، نموذج الانحدار الذاتي.

تصنيف JEL :G32 ;G30 ;C24.

#### Abstract :

The study aims to determine the impact of capital adequacy on the financial performance in Alrajhi Islamic Bank during (2010-2020). Both ratios, return on assets and return on equity, are adopted to measure the bank's financial performance using the autoregressive model.

Findings show an opposite relationship between capital adequacy and profitability ratios in Alrajhi Bank. Moreover, there is a one-way causal relationship between capital adequacy and return on assets (ROA). In addition, there is no causal relationship in both directions between capital adequacy and return on equity (ROE).

**Keywords:** Capital Adequacy, Financial Performance, Profitability Ratios, VAR.

**JEL classification codes :** G32; G30; C24.

<sup>1</sup>المؤلف المرسل: بوغازي وداد.

## مقدمة

يعتبر موضوع كفاية رأس المال البنكي واتجاه البنوك إلى تدعيم مراكزها المالية أحد الاتجاهات الحديثة في إدارة البنوك في ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها الأسواق العالمية. فكفاية رأس المال هي مرآة عاكسة لسلامة الوضع المالي للبنك، حيث اهتمت كل من السلطات الرقابية والبنوك بهذا المعيار على رأسها لجنة بازل بإصداراتها فيما يتعلق بمعيار كفاية رأس المال وفقا لمتطلبات كل مرحلة.

ونتيجة لهذه التطورات أصبحت البنوك عرضة للمخاطر التي قد تنشأ من بيئتها الداخلية والخارجية، وهذا ما جعلها تسعى لتطوير قدرتها التنافسية لمواجهة تلك المخاطر. والبنوك الإسلامية شأنها شأن المؤسسات البنكية الأخرى هي عرضة لهذه المخاطر، إلا أن مختلف إصدارات لجنة بازل فيما يتعلق بمعيار كفاية رأس المال لم تراعى فيها خصوصية البنوك الإسلامية، وهو ما جعل المعايير المتعلقة بالكفاية الدولية لا تتفق في بعض بنودها مع الطبيعة الخاصة للمصارف الإسلامية. الشيء الذي أدى بالمؤسسات المالية الإسلامية وعلى رأسها مجلس الخدمات المالية الإسلامية بإعداد وتبني معايير إسلامية مناسبة لهيكل موجودات البنك الإسلامي وموارده.

فالبنوك الإسلامية تهدف بدرجة أولى إلى تعظيم ربحيتها شأنها شأن أي مؤسسة مالية، وعليه فإن التزامها بتطبيق متطلبات كفاية رأس المال سيترتب عليه تبني استراتيجيات وتوجهات جديدة من شأنها أن تؤثر على أدائها المالي.

❖ مشكلة الدراسة: من خلال ما سبق تبرز لنا معالم الإشكالية التي نحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة عليها والتي يمكن طرحها في التساؤل التالي: ما مدى تأثير كفاية رأس المال على الأداء المالي في مصرف الراجحي؟

ومن أجل المعالجة الدقيقة والمفصلة لهذه الإشكالية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ هل يختلف حساب كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية عنها في البنوك التقليدية؟
- ✓ كيف تؤثر كفاية رأس المال على الأداء المالي لمصرف الراجحي؟

❖ فرضيات الدراسة: على ضوء التساؤل الرئيسي والأسئلة فرعية يمكننا طرح الفرضيات الآتية:

✓ يختلف حساب كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية نظرا للاختلاف الجوهرى بينهما في طبيعة العمل؛

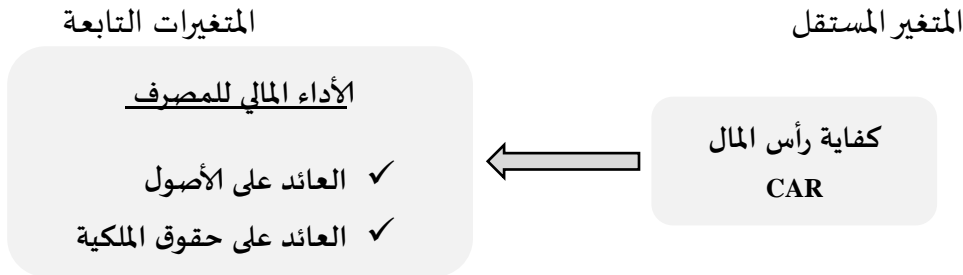
✓ توجد علاقة ذو دلالة إحصائية ويفترض أن تكون عكسية بين كفاية رأس المال والعائد على الأصول في مصرف الراجحي؛

✓ توجد علاقة ذو دلالة إحصائية ويفترض أن تكون عكسية بين كفاية رأس المال والعائد على حقوق الملكية في مصرف الراجحي؛

❖ أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر كفاية رأس المال على الأداء المالي للبنوك الإسلامية وبالتحديد على ربحيتها (ROE, ROA)، ولتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها: الوقوف على أساليب قياس كفاية رأس المال في البنوك التقليدية في ضوء اتفاقيات بازل، وجوانب الاختلاف مع البنوك الإسلامية في ظل الأسس التي تقوم عليها هذه الأخيرة، إضافة إلى الإجابة عن مشكلة الدراسة المتمثلة في معرفة أثر كفاية رأس المال على الأداء المالي لمصرف الراجحي.

❖ متغيرات الدراسة: تم الاعتماد على متغيرين رئيسيين في الدراسة وهما:

- المتغير المستقل: وهي نسبة كفاية رأس المال CAR؛
- المتغير التابع: وهو الأداء المالي مقاسا بمؤشرات الربحية والمتمثلة في العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE).



❖ منهجية الدراسة: من أجل الإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية المطروحة، وللتأكد من صحة الفرضيات من عدمها، وبغية الوصول إلى الأهداف المرجوة من الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري للدراسة، حيث أن الاعتماد على هذا المنهج ضرورة حتمية، وهذا بغية وصف وتحديد وتصنيف عناصر موضوع الدراسة، كما تم استخدام المنهج التحليلي الكمي، وهذا من خلال الاستعانة بالأساليب الكمية الإحصائية والقياسية المعتمدة في الدراسات الاقتصادية والمالية حسب الحاجة، حيث اعتمدنا نموذج الانحدار الذاتي VAR بناء على برمجية Eviews 10 في الجانب التطبيقي. وهذا من أجل تبيان أثر كفاية رأس المال على الأداء المالي (مقاسا بمؤشرات الربحية ROE, ROA) لمصرف الراجحي خلال الفترة 2010-2020. وقد تم تقسيم الدراسة إلى:

I- الإطار النظري للدراسة؛

II- الإطار التطبيقي للدراسة.

## I- الإطار النظري للدراسة

يعد موضوع كفاية رأس المال من المواضيع المهمة وذلك لأهميتها في الحفاظ على السلامة المالية للبنك ولما تمثله تلك الكفاية من تغطية لأموال المودعين، حيث سعت الهيئات الدولية وعلى رأسها لجنة بازل إلى إيجاد معايير عالمية لقياسها ومراقبتها. وبما أن البنوك الإسلامية هي جزء من النظام المصرفي، فقد أصبحت ملزمة على تطبيق معايير لجنة بازل حتى تكتسب المزيد من المصداقية والتنافسية على المستوى الدولي.

### 1. مفهوم كفاية رأس المال

تعد كفاية رأس المال من أهم المصطلحات المتداولة في مجال تقييم أداء البنوك سواء التقليدية أو الإسلامية، فهناك تعاريف عديدة لها، منها من ركز على وظيفة واحدة من وظائف رأس المال وهي الحماية، ومنها من ركز في تعريفه لكفاية رأس المال على عدة وظائف.

#### 1.1 تعريف كفاية رأس المال

يمكن تعريف كفاية رأس المال على أنها أداة من أدوات التحكم في مستويات المخاطر؛ من خلال توفير رأس المال الكافي واللازم لامتصاص الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة التي تتعرض لها المصارف نتيجة قيامها بالأعمال المصرفية المختلفة. (ستاتة و ملياني ، 2019 ، صفحة 129)

#### 2.1 تطورات حساب كفاية رأس المال

مرت كيفية حساب كفاية رأس المال للبنوك بعدة تطورات عكست التطور في إدارة البنوك عامة، وفي إدارة المخاطر خاصة، وذلك وفق مؤشرات أو نسب مالية كما يلي:

❖ **معدل قدرة البنك على رد الودائع:** أي النسبة المئوية لرأس المال الممتلك إلى مجموع الودائع، أو عدد مرات مجموع الودائع إلى رأس المال الممتلك، وهذا المعدل يقيس قدرة البنوك على رد الودائع من رأسماله وينص على عدم زيادة مجموع الودائع على عشرة أمثال رأس المال الممتلك، أي أن لا تقل نسبة حقوق الملكية إلى الودائع عن % 10، ولكن نظراً لكون الأهمية تكمن في كيفية استخدام الودائع أي نوعية الأصول لم يعد لهذا المعدل نفس الأهمية كما في السابق. (ناصر و مونة ، 2017 ، الصفحات 66-67)

❖ **رأس المال (حقوق الملكية) / إجمالي الأصول:** وهي النسبة المئوية لرأس المال الممتلك إلى مجموع الأصول أو نسبة (عدد مرات) مجموع الأصول إلى رأس المال الممتلك (مجموع حقوق الملكية)، وقد

تم اللجوء إلى هذا المقياس كبديل مفترض بسبب قصور المقياس السابق في الحكم على كفاية رأس المال في حجم ونوعية الأصول المستثمرة في البنك، والتي تتضمن عادة بعض الأصول المحفوفة بالمخاطر مما يجعل منها مقياساً أفضل للوقوف على أية طوارئ غير متوقعة قد تواجه البنك غير أن ما يؤخذ عليه هو اعتماده على "مجموع الأصول" دون تمييز بين أنواعها المختلفة. (طباخ ، 2019 ، صفحة 262)

❖ رأس المال/ الأصول الخطرة: هي نسبة (عدد مرات) الأصول ذات المخاطرة إلى رأس المال الممتلك، ويعتبر تطوراً للمقياس السابق وعليه فهذا المقياس يستثني من مجموع الأصول تلك التي تعتبر عديمة المخاطر أو ذات مخاطر قليلة. (طباخ ، 2018 ، صفحة 60)

## 2. كفاية رأس المال في إطار اتفاقيات بازل

تتعرض المصارف التقليدية وكذلك الإسلامية لمخاطر عديدة ومختلفة التي تنشأ عن طبيعة أعمالها ونشاطها، الأمر الذي يحتم عليها الاحتفاظ بجزء من رأس مالها ليكون كافياً لمواجهة هذه المخاطر. حيث حددت لجنة بازل (3.2.1) نسبة لكفاية رأس المال وعملت على إرسائها لتكون نسبة موحدة.

### 1.2 اتفاقية بازل 1

تشكلت لجنة بازل للرقابة المصرفية سنة 1974، حيث بذلت منذ نشأتها جهوداً معتبرة بشأن مسألة كفاية رأس المال البنوك، وفي يوليو 1988 تم التوصل من قبل محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر الكبرى إلى اتفاق نهائي في هذا المجال، وأصبح هذا الاتفاق يعرف "بـ اتفاقية بازل" حيث طلب من البنوك الالتزام به ابتداء من عام 1992. (Gallati, 2003, p. 57)

وانطوت اتفاقية بازل على العديد من الجوانب أهمها:

❖ التركيز على المخاطر الائتمانية: حيث تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر الائتمانية، ولم تشمل مواجهة المخاطر الأخرى مثل مخاطر سعر الفائدة وسعر الصرف. (Jorion, 2011, p. 686)

❖ تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها: حيث تم تركيز الاهتمام على نوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها، فلا يمكن تصور أن يفوق معيار كفاية رأس المال لدى البنوك الحد الأدنى المقرر بينما لا تتوافر لديها المخصصات الكافية، فمن الضروري كفاية المخصصات أولاً ثم يأتي تطبيق معيار كفاية رأس المال. (شرقي و عامر ، 2019 ، صفحة 455)

- ❖ تقسيم دول العالم من حيث أوزان المخاطر الائتمانية: تم تقسيم دول العالم إلى مجموعتين: المجموعة الأولى تضم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتضاف لهما سويسرا والمملكة العربية السعودية وهي دول متدنية المخاطر، بينما تضم المجموعة الثانية الدول ذات المخاطر المرتفعة وتضم باقي الدول. (السبئي ، 2016 ، صفحة 172)
- ❖ وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة الأصول: يختلف الوزن الترجيحي باختلاف الأصل وكذا اختلاف الملتزم بالأصل أي المدين، فنجد أن الأصول تندرج عند حساب معيار كفاية رأس المال في خمسة أوزان هي: 10%، 20%، 50%، 100% وتركت اللجنة الحرية للسلطات النقدية المحلية اختيار بعض أوزان المخاطر. (نجار ، 2014 ، صفحة 96)
- ❖ نسبة كفاية رأس المال وفق بازل 1: حسب مقررات لجنة بازل فإن معدل كفاية رأس المال بالعلاقة الآتية: (Juliusz, 2009, p. 18)

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الأساسي} + \text{رأس المال المساند}}{\text{عناصر الأصول الائتمانية المرجحة بأوزان مخاطرها}} \leq 8\%$$

- يتكون رأس المال وفقا لمفهوم لجنة بازل من شريحتين أساسيتين: (لعراف، 2013، الصفحات 81-84)
- ✓ الشريحة الأولى: تسمى رأس المال الأساسي، ويتمثل في حقوق المساهمين، الاحتياطات المعلنة والأرباح المحتجزة؛
  - ✓ الشريحة الثانية: تسمى برأس المال المساند أو التكميلي، ويتمثل في الاحتياطات غير المعلنة واحتياطات إعادة تقييم الأصول، المخصصات العامة للديون المشكوك فيها، القروض المساندة متوسطة وطويلة الأجل والأدوات الرأسمالية والاستبعادات.
- ولقد عرفت اتفاقية بازل 1 عدة تعديلات منذ إصدارها سنة 1988، حيث تم إدخال مخاطر السوق وإضافة شريحة ثالثة لرأس المال تتمثل في القروض المساندة لا يقل تاريخ استحقاقها عن سنتين وتكون في حدود 250% من رأس المال الأساسي. وعلى ضوء هذه التعديل أصبحت نسبة كفاية رأس المال تحسب بالصيغة التالية: (عبد المطلب، 2001، صفحة 103)

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الإجمالي (الشريحة 1 + الشريحة 2 + الشريحة 3)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر + قياس المخاطر السوقية * 12.5}} \leq 8\%$$

والبنوك الإسلامية غير بعيدة عن معايير الرقابة الدولية لأنها جزء من النظام المصرفي في الكثير من الدول، ولكن تطبيقها لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار الفروقات الجوهرية الموجودة بينها وبين البنوك التقليدية. وفي إطار محاولات تكييف اتفاقية بازل 01 مع خصوصية البنوك الإسلامية قامت هيئة

المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بوضع معيار لحساب نسبة كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية سنة 1999، فنسبة كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية يجب أن تكون أكبر من 8% وذلك: (زرواطي و بحوصي، 2020، صفحة 449)

- ✓ لممارستها للاستثمار الحقيقي يجعلها أكثر عرضة للمخاطر بمختلف أنواعها وخاصة السوقية؛
- ✓ عدم وضوح علاقتها مع البنك المركزي، وعدم ضمانها لكل أنواع الودائع؛
- ✓ عدم قدرتها على مراقبة العميل في صيغة المضاربة، واستخدام الضمانات بمرونة.

وعليه فإن نسبة كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية حسب بازل 01 تكتب كما يلي: (Alexakis & Tsikouras, 2009, p. 97)

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال التنظيمي}}{\text{الأصول المرجحة بمخاطرها ( الممولة من رأس مال البنك + الممولة من خصوم البنك باستثناء حسابات الاستثمار المشترك) + 50\% من الأصول المرجحة بمخاطرها الممولة من حسابات الاستثمار المشترك}} \leq 8\%$$

## 2.2 اتفاقية بازل 2

بعد جهود كبيرة وشاقة تخللتها العديد من المناقشات والمشاورات امتدت إلى سنوات ظهر الإطار الجديد لحساب كفاية رأس المال تحت مسمى "اتفاقية بازل 2" عام 2004 والتي تتضمن ثلاث دعائم هامة تتمثل في:

❖ الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال: تقوم هذه الدعامة على ثلاث عناصر أساسية هي إدخال بعض التعديلات على أساليب قياس مخاطر الائتمان مقارنة مع "اتفاقية بازل 1"، واستحداث أسلوب جديد للتعامل مع مخاطر التشغيل، بالإضافة إلى كل من مخاطر السوق ومخاطر الائتمان المتضمنة في الاتفاقية السابقة. ويبقى الاتفاق الجديد على نفس نسبة كفاية رأس المال أي 8% إلا أن الإطار الجديد يعتبر أكثر شمولاً في معالجة المخاطر (علي ، 2006 ، صفحة 259) وعلى هذا الأساس يتم حساب معدل كفاية رأس المال كالاتي: (أحمد ميلي ، 2020 ، صفحة 32)

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الإجمالي}}{\text{مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل}} \leq 8\%$$

❖ المراجعة الرقابية: تهدف هذه الدعامة إلى تأكيد السلطات الرقابية من أن وضعية رأس المال في البنك وكفايته متوافقة مع بيئة واستراتيجية المخاطر الإجمالية التي يتحملها. (الشمري ، 2013 ، صفحة 85)

❖ الانضباطية السوقية: تهدف لجنة بازل من خلال هذه الدعامة إلى تحسين وتدعيم درجة الأمان والصلابة في البنوك والمؤسسات التمويلية ومساعدة البنوك على بناء علاقات متينة مع العملاء، نظرا لتوافر عنصر الأمان بالسوق عن طريق تعزيز درجة الشفافية وعملية الإفصاح.  
(Lamarque, 2002, p. 89)

ما يميز البنوك الإسلامية في التعامل مع اتفاقيات الرقابة الدولية هو عدم وجود اتفاق موحد لتطبيقها، حيث قدم مجلس الخدمات المالية الإسلامية عدة محاولات لبلورة كيفية تطبيق البنوك الإسلامية لاتفاقية بازل 2، وتحسب كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية حسب هذه الاتفاقية كما يلي:  
(بوحضرو لعرابة ، 2010 ، صفحة 32)

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{حقوق المساهمين} + \text{احتياطي معدل الأرباح} + \text{احتياطي مخاطر الاستثمار}}{\text{إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق)} + \text{التشغيل مخاطر - الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها الممولة من حسابات الاستثمار المشترك (مخاطر الائتمان + السوق مخاطر)}} \leq 8\%$$

وتوجد صيغة أخرى أقرها مجلس الخدمات المالية الإسلامية بالنسبة للبنوك الإسلامية التي تنشط في دول تفرض سلطاتها الرقابية إجبارية ضمان وحماية أصحاب الودائع مهما كان نوعها، كما توجد محاولات أخرى لحسابها من قبل بعض الدارسين حيث كان يدور الخلاف حول كيفية معاملة حسابات الاستثمار المشترك. بالنسبة للصيغة التي جاء بها مجلس الخدمات المالية الإسلامية فقد حافظ على نفس التصنيف والأوزان الموجودة في النسخة الأصلية من اتفاقية بازل 2، فقد تم تعديلها لتتماشى مع طبيعة نشاط البنوك الإسلامية. (بوحضرو لعرابة ، 2010 ، صفحة 32)

### 3.2 اتفاقية بازل 3

نظرا للعيوب التي كشفت عنها الأزمة المالية العالمية، والتي أظهرت القصور في الأنظمة المصرفية، لجأت لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى طرح معايير جديدة فيما يخص رأس المال، المديونية والسيولة. وذلك من أجل معالجة وتقوية الأنظمة المصرفية بجعلها قادرة على مواجهة الضغوطات الاقتصادية والمالية.

ويمكن تلخيص ما تضمنته "اتفاقية بازل 3" فيما يلي: (تومي ، 2017 ، الصفحات 179-180)

❖ متطلبات رأس المال التنظيمي وفقا لبازل 3: تم تعديل مكونات رأس المال التنظيمي لتضم :  
الشريحة الأولى الأسهم العادية التي تتكون بصفة رئيسية من رأس المال المدفوع والاحتياطيات



والأرباح المدورة، الشريعة الأولى الإضافية، الشريعة الثانية، في حين ألغت اتفاقية بازل 3 الشريعة الثالثة التي تضمنتها بازل 2.

❖ نسبة كفاية رأس المال: تم تعديل حدود نسبة كفاية رأس المال وذلك بإضافة رأس المال لغايات التحوط إلى نسبة كفاية رأس المال بنسبة 2.5%، وبذلك يصبح الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال بالإضافة إلى رأس المال لغايات التحوط 10.5%.

❖ معيار السيولة: تم إضافة معايير جديدة لإدارة مخاطر السيولة في المصارف تتمثل في نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR).

حيث أظهرت لجنة بازل أهمية بالغة لرأس المال ليس فقط من خلال طريقة احتساب الملاءة وربطها بطريقة قياس المخاطر كما في السابق، وإنما برفع رأس المال كما وتحسين جودته نوعاً، فبالنسبة للبنوك الإسلامية يعتبر رأس مالها أعلى جودة من نظيرتها التقليدية كونه يتكون في المقام الأول من الأسهم العادية. حيث كان "لاتفاقية بازل 3" تأثير إيجابي واضح في شروط القدرة التنافسية للبنوك الإسلامية، فهي تعد آمنة إلى حد كبير فقد بلغت متطلبات رأس المال الإجمالي من المستوى الأول Tier1 وإجمالي رأس المال 8% و12% على الترتيب في بعض البنوك الإسلامية، وهي معدلات أعلى من التي وضعتها "اتفاقية بازل 3" كهدف للتحقيق في 2019، وفيما يخص هامش الاحتياطي للحفاظ على رأس المال واحتياطي مواجهة التقلبات الدورية فالبنوك الإسلامية مطالبة بالتقيد بها تنفيذاً لمقررات بازل 3 مع مراعاة خصوصيتها. (عباسي و فنازي ، 2019، صفحة 187)

### 3. الأداء المالي للبنوك الإسلامية

يعد الأداء المالي أكثر ميادين الأداء استخداماً لقياس أداء البنوك لأنه يمتاز بالإستقرار والثبات، ويساهم في توجيه البنوك نحو المسار الأفضل والصحيح كما يساهم في تحديد كفاءة البنك ومدى تحقيقه لأهدافه.

#### 1.3 تعريف الأداء المالي

يعرف على أنه استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف والمساهمة في إتاحة الموارد المالية وتزويد البنك بفرص الاستثمار ويتأثر الأداء المالي للبنك بالعوامل الاقتصادية وهيكل الصناعة والقدرات التنظيمية والإدارية، ويعبر الأداء المالي للبنك عن أدائه من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة وعوائد متحققة بعد خصم تكلفة رأس المال من الأرباح بعد الضرائب، ومواجهة المخاطر المالية الناجمة عن استخدام الديون وأموال الغير في تمويل استخدامات البنك، ويتطلب القياس المالي في البنوك النظر إلى بعدين أساسيين هما الربحية والمخاطرة. (عباده، 2008، صفحة 161)

#### 2.3 العوامل المؤثرة على الأداء المالي

يتأثر الأداء المالي للبنوك الإسلامية بعدة عوامل داخلية وخارجية سواء بشكل إيجابي أو سلبي  
نحاول تلخيصها فيما يلي: (بوجلال، 2016، الصفحات 126-128)

- ❖ **العوامل الداخلية:** يقصد بها العوامل التي تؤثر على الأداء المالي للمصرف الإسلامي، والتي يمكن لهذا الأخير التحكم فيها بشكل يساعد على زيادة ربحية البنك وتخفيض التكاليف، ومن أهم العوامل: الهيكل التنظيمي، حجم الأعمال، التغيرات العلمية والتكنولوجية، المناخ التنظيمي.
- ❖ **العوامل الخارجية:** يتطور نشاط البنوك الإسلامية في ظل بيئة تتسم بالتغير وعدم الثبات، مما يشكل خطر عليها لعدم قدرتها في كثير من الأحيان على السيطرة على تلك المتغيرات، وتشمل هذه العوامل: البيئة القانونية والسياسية، البيئة الاقتصادية، البيئة الاجتماعية. من قياس الأداء المالي.

### 3.3 معايير الأداء المالي

يمكن تقسيم المعايير المستخدمة في تقييم الأداء المصرفي إلى ما يلي:

- ❖ **المعايير التاريخية:** تعتمد هذه المعايير على أداء المصرف للسنوات السابقة، وأهمية هذا المعيار تستمد من فائدته في إعطاء فكرة عن الاتجاه العام للمصرف والكشف عن مواضع الضعف والقوة وبيان وضعه المالي الحالي مقارنة بالسنوات السابقة، وذلك لغرض الرقابة على السنة المطلوبة وتقييم الأداء من قبل الإدارة العليا، فضلا عما تقدم من فائدة كبيرة في تحسين كفاءة الإدارة المالية. (طالب، 2011، صفحة 73)
- ❖ **المعايير القطاعية:** هي معايير للأداء مستمدة من القطاع المصرفي الذي ينتمي إليه البنك، وهي تشير إلى معدل أداء مجموعة من البنوك في القطاع، حيث يجمع بينهما خصائص مشتركة نابعة عن طبيعة أنشطتها وتشكيله المنتجات والخدمات التي تقدمها. (بشناق، 2011، صفحة 31)
- ❖ **المعايير المطلقة:** وتعني وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع البنوك تقاس بها النسبة ذات العلاقة في بنك معين.
- ❖ **المعايير المستهدفة:** وهي نسب تستهدف إدارة البنك تحقيقها من خلال تنفيذ الموازنة أو الخطة، وبالتالي فإن مقارنة النسب المحققة بالفعل مع تلك المستهدفة تبرز وجه الانحرافات بين الأداء الفعلي والمخطط وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة. (الحسيني و الدوري، 2003، صفحة 238)

وعلى هذا الأساس فإنه يتم استخدام العديد من المؤشرات في عملية قياس الأداء المالي للبنوك منها البنوك الإسلامية، وتعد مؤشرات الربحية من أهم المؤشرات المالية التي تستخدم في تقييم الأداء

المالي للمصارف فهي تمكن من قياس قدرة المصارف على تحقيق عائد نهائي صافي من الأموال، ومن بين هذه المؤشرات نجد:

✓ **معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):** يشير معدل العائد على حقوق الملكية إلى عائد الملاك أو المساهمين من كل وحدة نقدية مستخدمة من رأس المال (بوجميلة و العرابي، 2020، صفحة 370)، ويقاس بالعلاقة التالية:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = (\text{صافي الأرباح بعد الضرائب} / \text{إجمالي الأصول}) * 100.$$

✓ **معدل العائد على الأصول (ROA):** وهو مؤشر يقيس الفاعلية الكلية للإدارة في توليد الأرباح من الموجودات المتوفرة لديها (شخاترة و عبادة، 2020، صفحة 272)، وكلما ارتفعت كانت ربحية البنك أفضل ومردود الاستثمار فيه أكثر جدوى وبالنتيجة يكون أداؤه أفضل، ويقاس بالعلاقة التالية:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = (\text{صافي الأرباح بعد الضرائب} / \text{إجمالي حقوق الملكية}) * 100.$$

## II- الإطار التطبيقي للدراسة

بعدما تعرضنا في الإطار النظري لكل من كفاية رأس المال وتطورات حسابها وفق اتفاقيات بازل، والأداء المالي للبنوك الإسلامية بصفة عامة، سنحاول في هذا المحور العمل على إسقاط الجانب النظري على الواقع التطبيقي، وهذا من أجل إبراز أثر كفاية رأس المال على الأداء المالي المقاس بمؤشرات الربحية في البنوك الإسلامية من خلال إجراء دراسة تطبيقية، حيث وقع اختيارنا على مصرف الراجحي الإسلامي.

### 1. التعريف بمصرف الراجحي

يعتبر مصرف الراجحي أحد أكبر البنوك الإسلامية عالمياً بدأ نشاطه منذ سنة 1957 كأحد مؤسسات مجموعة الراجحي، بعد ذلك وفي سنة 1978 تم دمج مختلف المؤسسات التي تحمل اسم الراجحي تحت مظلة واحدة في شركة الراجحي المصرفية للتجارة، ثم تحويل البنك إلى شركة مساهمة سعودية عامة سنة 1988. يتمثل نشاط البنك في مزاوله الأعمال المصرفية والاستثمارية لحسابه أو لحساب الغير داخل المملكة وخارجها، وفقاً لأحكام مراقبة البنوك وكافة الأنظمة الأخرى النافذة. يتميز بتقديم مجموعة كبيرة من المنتجات والخدمات الملائمة لقطاعي الأفراد والشركات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويعتبر مصرف الراجحي صاحب أكبر شبكة للفروع محلياً بأكثر من 700 فرع منتشر في جميع أنحاء المملكة تدعمها أكبر شركة للصراف الآلي تتعدى 4800 جهاز، إضافة إلى امتلاكه أكبر شركة فروع في الشرق الأوسط حيث يعمل المصرف كذلك من خلال 10 فروع في الأردن وفرعين في الكويت، بينما تدير الشركة التابعة له في ماليزيا 18 فرعاً. (<http://www.alrajhibank.com.sa>, s.d.)

## 2. تطور متغيرات الدراسة في مصرف الراجحي للفترة (2010-2020)

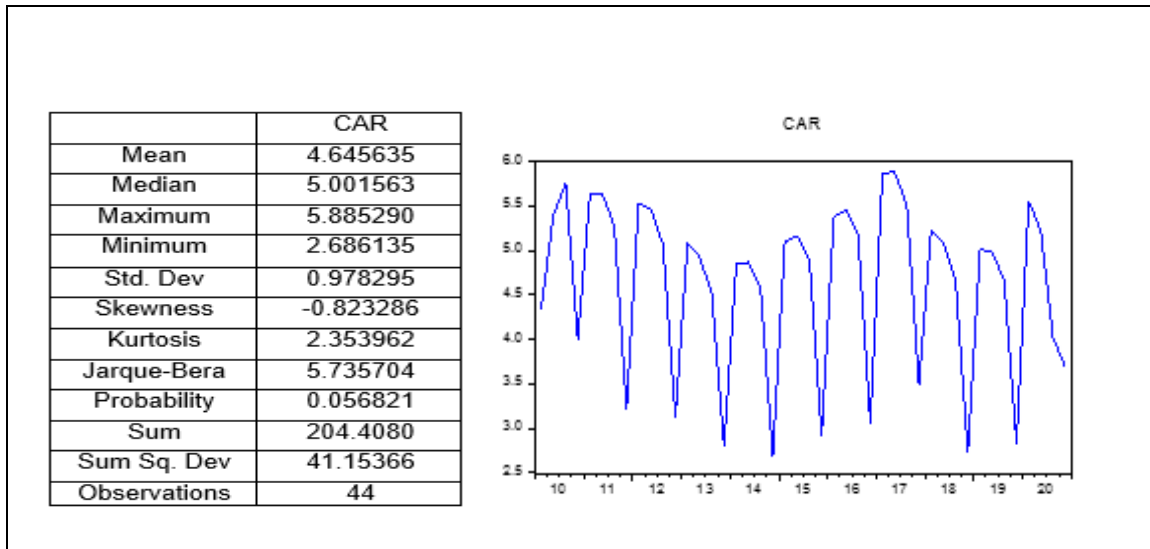
تتغير متغيرات الدراسة من فترة إلى أخرى نتيجة لتغير الظروف المختلفة المحيطة والمؤثرة على البنك، حيث يتم تتبع تغير كل من نسبة كفاية رأس المال، والأداء المالي مقاسا بالعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية في البنك محل الدراسة.

1.2 دراسة إحصائية وتحليلية لكفاية رأس المال للفترة (2010-2020): الشكل (1) يوضح تطور كفاية رأس المال (CAR) للفترة (2010-2020) وبعض المقاييس الإحصائية في مصرف الراجحي.

الشكل رقم (01): تطور كفاية رأس المال (CAR) للفترة (2010-2020) وبعض المقاييس الإحصائية في مصرف

الوحيد: %

الراجحي

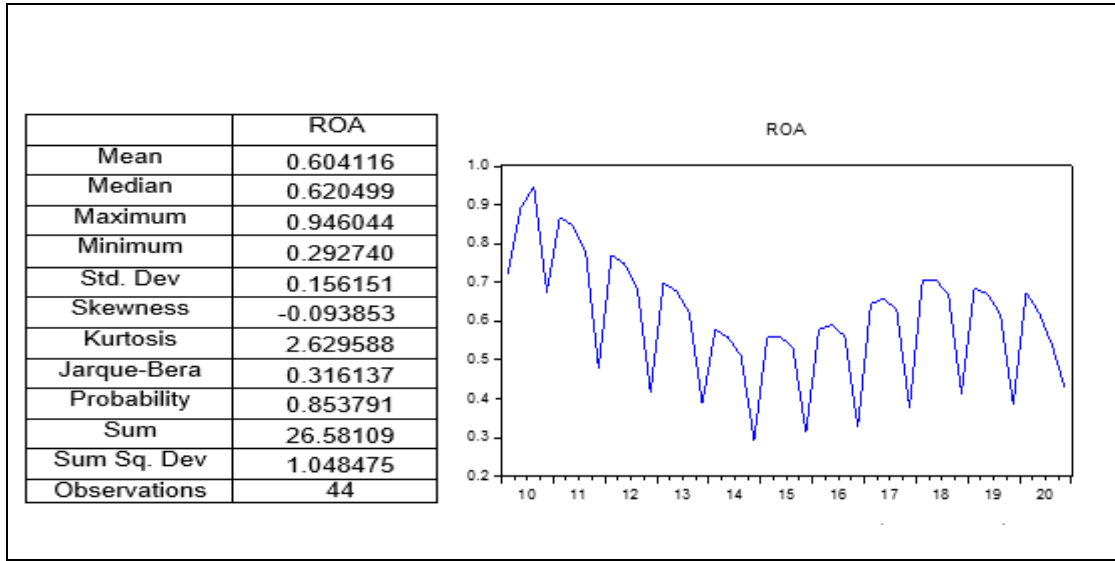


المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال قد عرفت تذبذباً ما بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أكبر قيمة لها في سنة 2017 وأدنى قيمة سنة 2018، ويرجع هذا الانخفاض إلى الزيادة في الموجودات المرجحة بالمخاطر في مقابل انخفاض حقوق المساهمين وكذا إجمالي رأس المال بصفة عامة، ومن الملاحظ أن نسبة كفاية رأس المال تجاوزت الحدود المنصوص عليها في اتفاقية بازل 3 وهي 10.5% وأعلى من الحد الأدنى الموضوع من مؤسسة النقد السعودي، كما نلاحظ من خلال الجدول المرفق أن قيمة الوسط الحسابي 4.645635 أما قيمة الوسيط فهي 5.001563 في حين أن أكبر قيمة لكفاية رأس المال بلغت 5.885290 وأدنى قيمة 2.686135، أما قيمة الانحراف المعياري فهي 0.978295 وتبين أن هناك تشتت كبير وتباعد بين قيم كفاية رأس المال.

2.2. دراسة إحصائية وتحليلية للعائد على الأصول (ROA) للفترة (2010-2020): يشير معدل العائد على الأصول إلى عدد الوحدات النقدية من الأرباح الصافية المتولدة عن استخدام كل وحدة نقدية من إجمالي موجودات البنك، والشكل (2) يوضح تطور العائد على الأصول (ROA) للفترة (2010-2020) وبعض المقاييس الإحصائية في مصرف الراجحي.

الشكل رقم (02): تطور العائد على الأصول (ROA) للفترة (2010-2020) وبعض المقاييس الإحصائية في مصرف الراجحي  
الوحدة: %

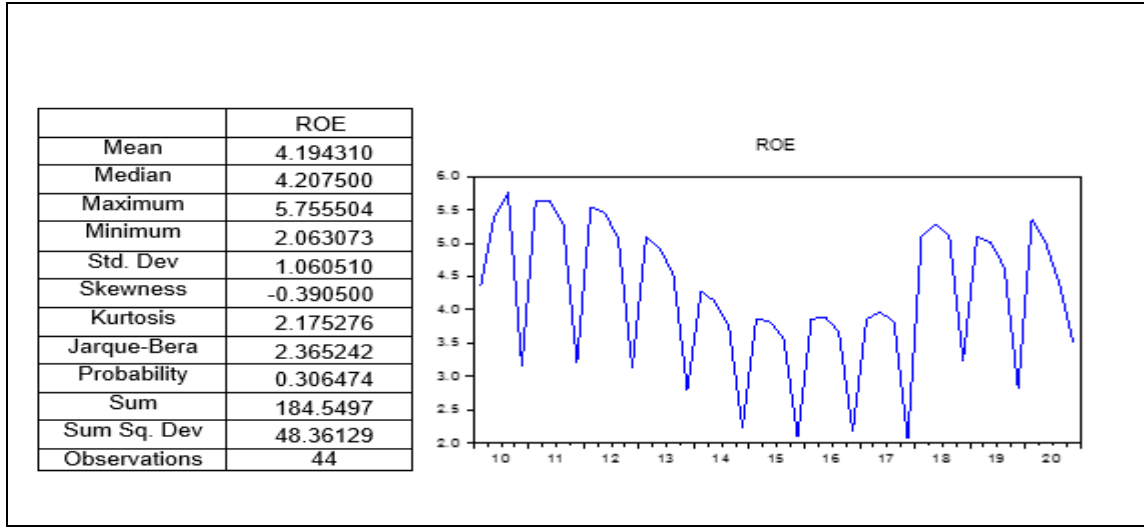


المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن قيمة الوسط الحسابي 0.604116 أما قيمة الوسيط فهي 0.620499 في حين أن أكبر قيمة لعائد على الأصول بلغت 0.946044 وأدنى قيمة 0.292740، أما قيمة الانحراف المعياري فهي 0.156151 وتبين أن هناك تباعد بين قيم العائد على الأصول.

3.2. دراسة إحصائية وتحليلية للعائد على حقوق الملكية (ROE) للفترة (2010-2020): يعتبر مؤشر العائد على حقوق الملكية أحد مؤشرات الربحية في البنوك، والذي يقيس ما حققته كل وحدة نقدية مستثمرة من أرباح لأصحابها، أي العائد المتحقق للمساهمين من استثماراتهم في المصرف، فكلما كان هذا المؤشر أعلى كانت ربحية المصرف أفضل بالنسبة لمالكي هذا المصرف، والأمر الذي يدل بالتالي على أداء أفضل. والشكل (3) يوضح تطور العائد على حقوق الملكية (ROE) للفترة (2010-2020) وبعض المقاييس الإحصائية في مصرف الراجحي.

الشكل رقم (03): تطور العائد على حقوق الملكية (ROE) للفترة (2010-2020) وبعض المقاييس الإحصائية في مصرف الراجحي  
الوحدة: %



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن قيمة الوسط الحسابي 4.194310 أما قيمة الوسيط فهي 4.207500 في حين أن أكبر قيمة للعائد على حقوق الملكية بلغت 5.755504 وأدنى قيمة 2.063073، أما قيمة الانحراف المعياري فهي 1.060510 وتبين أن هناك تشتت قوي بين القيم، أي أن هناك تباعد بين قيم العائد على حقوق الملكية، وهذا نتيجة التغير السنوي للعائد على حقوق الملكية خلال فترة الدراسة نتيجة تغير محدداته.

### 3. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

إن اختبار جذر الوحدة لاستقرارية السلاسل Root Test Unit من أجل تحديد أثر المتغير المفسر على المتغير التابع لابد من تحديد استقرارية السلاسل وفقاً لاختبار ديكي فولر المطور ADF. نعتمد على اختبار ديكي فولر المطور ADF من أجل تحديد استقرارية سلاسل متغيرات الدراسة في مصرف الراجحي، والجدول الآتي يبين نتائج اختبار استقرارية السلاسل وفقاً لاختبار ADF.

الجدول رقم (01): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في مصرف الراجحي.

اختبار ADF

المتغير	اختبار المستوى بقاطع	اختبار المستوى بقاطع واتجاه عام	اختبار المستوى بقاطع واتجاه عام	اختبار الفروق الأولى بقاطع واتجاه عام	اختبار الفروق الأولى بقاطع واتجاه عام	اختبار الفروق الثانية بقاطع واتجاه عام	اختبار الفروق الثانية بقاطع واتجاه عام	درجة التكامل $I(D)$
CAR	-3.177760	-2.744647	-1.587812	-3.679276	/	/	/	$I(1)$
ROA	-5.179863	-4.074256	/	/	/	/	/	$I(0)$
ROE		-1.683806	-2.748773	-3.333742	/	/	/	$I(1)$

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

من خلال الجدول نلاحظ أن سلسلة العائد على الأصول مستقرة في المستوى (سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه عام) حيث أن (القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة) بالنسبة لاختبار ADF أما سلسلتي كفاية رأس المال والعائد على حقوق الملكية استقرتا في الفروق الأولى (سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه عام) حيث أن (القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة) بالنسبة لاختبار ADF إذن سلسلة العائد على الأصول مستقرة ومتكاملة في المستوى  $I(0)$  أما السلسلتين الخاصتين بكفاية رأس المال والعائد على حقوق الملكية، مستقرتين ومتكاملتين في الفروق الأولى  $I(1)$ .

#### 4. دراسة قياسية لأثر تغير كفاية رأس المال على الأداء المالي لمصرف الراجحي

اعتمدنا في الدراسة التطبيقية القياسية على سلسلة زمنية طويلة نسبيا 44 مشاهدة بعد تحويلها من بيانات سنوية إلى بيانات ربع سنوية (فصلية) من خلال برمجة Eviews 10، حيث يتم الاعتماد على النتائج السابقة لاستقرارية السلاسل الزمنية من أجل اختيار النموذج المناسب للدراسات التي تكون فيها كفاية رأس المال كمتغير مستقل والمؤثر على الأداء المالي مقاسا بمؤشري الربحية (ROE، ROA) للبنك محل الدراسة كمتغيرات تابعة، حيث تم الحصول على البيانات المتعلقة بالمتغيرات من التقارير المالية للبنك للفترة (2010-2020).

#### 1.4. دراسة قياسية لأثر تغير كفاية رأس المال على العائد على الأصول في مصرف الراجحي

بالاعتماد على نتائج الإستقرارية للسلاسل الزمنية تتم الاعتماد على نموذج VAR لتفسير أثر تغير كفاية رأس المال على العائد على الأصول. وحتى نتمكن من تطبيق نموذج VAR الذي يفسر أثر تغير كفاية رأس المال على العائد على الأصول في البنك محل الدراسة، لا بد أولاً من تحديد مدد التباطؤ للنموذج.

1.1.4. اختبار عدد مدد التباطؤ الزمني لنموذج VAR (Selection Tho Lag Length): لاعتماد نموذج الانحدار الذاتي وجب تحديد العدد الأمثل لمدد التباطؤ الزمني (Lag Length)، وذلك من خلال المعايير الإحصائية التالية: (معيار أكايك AIC، معيار شيوارتز SIC، معيار هانن كون HQ، حيث يتم اختيار أقل قيمة لكل معيار والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل. والجدول رقم (02) يوضح ذلك. الجدول رقم (02): درجة التأخر المعتمدة في نموذج (VAR) بين كفاية رأس المال (CAR) والعائد على الأصول (ROA)

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables : ROA DCAR						
Exogenous variables : C						
Date : 02/16/22 Time : 23:26						
Sample: 2010Q1 2020Q4						
Included observations: 40						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-40.92214	NA	0.029316	2.146107	2.230551	2.176639
1	18.97492	110.8096	0.001793	-0.648746	-0.395414	-0.557149
2	21.30951	4.085535	0.001953	-0.565476	-0.143256	-0.412814
3	62.58101	68.09797*	0.000304*	-2.429051*	-1.837943*	-2.215325*

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

من خلال الجدول أعلاه وحسب عدد المشاهدات الـ 40 في دراستنا، ومن الجدول أعلاه نأخذ درجة التأخر والتي تقابل أصغر قيمة في كل مقياس (FPE, AIC, SC, HQ) والتي توافق (P=3).

2.1.4. معايرة نموذج VAR (Vector Auto Regression) للمتغيرات المعتمدة في الدراسة: من خلال نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR يعتمد كل متغير على القيم السابقة له والقيم السابقة للمتغيرات الأخرى وفقاً لفترات التباطؤ المحددة، والمعادلة الآتية توضح ذلك:

$$ROA = 0.434422213608*ROA (-1) + 0.150841874619*ROA (-2) + 0.177152407827*ROA (-3) - 0.0625316184495*DCAR (-1) - 0.0861013165188*DCAR (-2) - 0.110398343391*DCAR (-3) + 0.129582011184$$

**R-squared = 0.876688 F = 39.10232 N = 40**

من خلال المعادلة أعلاه نلاحظ أن:



✓ العائد على الأصول يعرف من خلال هذه المعادلة بثابت وثلاث تأخيرات بالنسبة لكل من: العائد على الأصول وكفاية رأس المال أي أن العائد على الأصول في السنة  $t$  تعرف وتتأثر بالعائد على الأصول وكفاية رأس المال خلال ثلاث سنوات سابقة ( $t-1, t-2, t-3$ ):

✓ قيمة الثابت موجبة وهو يمثل قيمة العائد على الأصول في غياب كفاية رأس المال وهي مقبولة اقتصاديا:

✓ هناك علاقة طردية بين العائد على الأصول وقيمته التأخيرية الثلاث (إشارة موجبة) ويعني ذلك أنه في حالة ارتفاع العائد على الأصول لسنة ما فيتوقع أن يستمر هذا الارتفاع في ثلاث سنوات مقبلة وأن انخفاض العائد على الأصول لسنة ما فيتوقع أن يستمر هذا الانخفاض في السنوات الثلاث المقبلة، ويرجع هذا إلى مدى فاعلية وقدرة إدارة المصرف على تحقيق الأرباح من الأموال المتاحة من مختلف المصادر سواء من خلال الاستثمارات والتمويلات التي تقدمها إلى الاقتصاد، أو عبر عمليات توظيف واستثمار مباشر أو عن طريق عمليات التمويل التي تقدمها لعملائها وهو مقبول اقتصاديا (وممكن ان يكون مرفوض اذا كان هناك تعارض مع الواقع الاقتصادي).

✓ هناك علاقة عكسية بين العائد على الأصول وكفاية رأس المال (إشارة سالبة) بالنسبة للتأخيرات الثلاث ويعني ذلك أنه في حالة ارتفاع كفاية رأس المال لسنة ما فيتوقع أن يصاحبه انخفاض في العائد على الأصول وأن انخفاض كفاية رأس المال لسنة ما فيتوقع أن يصاحبه ارتفاع في العائد على الأصول، ويرجع هذا التغيير إلى السياسة الاستثمارية التي يتبعها البنك في إختيار استثماراته نتيجة التغييرات الاقتصادية والتكنولوجية، وكذلك إلى التغييرات التي طرأت على مكونات كفاية رأس المال وما نتج عنها من تذبذبات في رأس مالها ووجود سيولة غير موظفة مما أدى إلى نقص استخداماتها مما ساهم في نقص ربحيته، كما يمكن أن يرجع هذا التغيير إلى العلاقة بين معدل الزيادة في رأس مال المصرف ومعدل الارتفاع في ربحيتها من توظيف مواردها في أصول مختلفة المخاطر وهو مقبول اقتصاديا

✓ أما من الناحية الإحصائية الكلية نلاحظ أن قيمة معامل التحديد  $0.87$  وهي قيمة موجبة مرتفعة تقرب من الواحد وهو ما يفسر شدة العلاقة بين المتغير التابع (العائد على الأصول) والمتغير التفسيري أي تغير العائد على الأصول يرجع إلى كفاية رأس المال بنسبة  $87.67\%$  والباقي يعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، كما أن قيمة فيشر المحسوبة  $39.10$  أكبر من قيمتها الجدولية وهذا يعني أن للنموذج ككل معنوية إحصائية.

3.1.4. تحليل التباين لنموذج العائد على الأصول: يوضح تحليل التباين العلاقة بين المتغيرات وتأثير كل منها على بعضها البعض، من خلال تحديد مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير والجدول رقم (03) يوضح تحليل التباين لنموذج العائد على الأصول.

الجدول رقم(03): تحليل التباين لنموذج العائد على الأصول (ROA)

Period	S.E.	ROA	DCAR
1	0.055063	100.0000	0.000000
2	0.057586	91.42852	8.571484
3	0.061392	80.72073	19.27927
4	0.067387	67.70753	32.29247
5	0.082158	78.08194	21.91806
6	0.083659	75.67741	24.32259
7	0.085181	73.01554	26.98446
8	0.087698	69.12046	30.87954
9	0.096588	73.98276	26.03724
10	0.097691	73.21494	26.78506

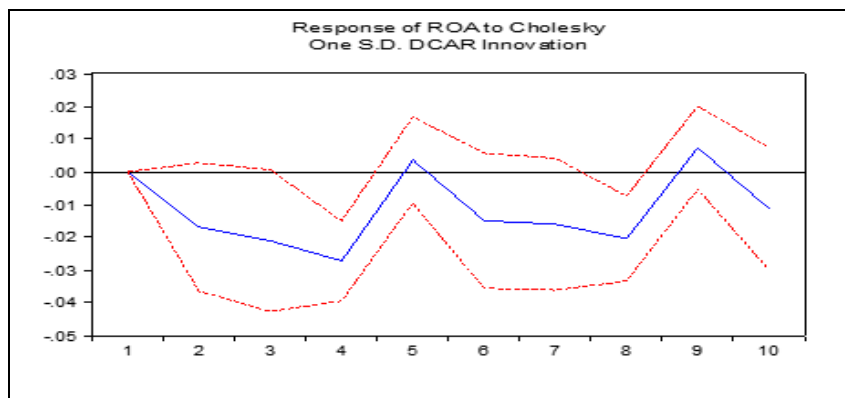
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

من خلال الجدول نلاحظ أن أثر كفاية رأس المال على العائد على الأصول يتراوح بين الزيادة والنقصان حيث حقق أعلى قيمة بـ 32.29 بالمائة، حيث أخذ في الارتفاع بقوة على المدى القصير ليتراجع على المدى المتوسط ويستقر على المدى الطويل.

4.1.4. أثر الصدمات ودوال الاستجابة الدافعية: ان حدوث صدمة في إحدى المتغيرات يحدث أثر في باقي المتغيرات الأخرى، بمعنى مدى استجابة العائد على الأصول للصدمات المرتبطة بكفاية رأس المال والشكل رقم (04) يوضح ذلك.

الشكل رقم (04): استجابة العائد على الأصول (ROA) لصدمات تنبؤية من كفاية رأس المال (CAR) لفترة عشر

سنوات



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

من خلال الشكل نلاحظ أنه عند حدوث صدمة إيجابية بـ 1 بالمائة في كفاية رأس المال تؤدي إلى تغير متذبذب بين النقصان والزيادة في العائد على الأصول، حيث بلغت أكبر قيمة للتأثير \*2.7 بالمائة في الفترة الرابعة.

5.1.4. اختبار السببية لغرانجر (Granger Causality Test): تعني العلاقة السببية في الاقتصاد قدرة أحد المتغيرات على التنبؤ (تسبب في) في متغير آخر ويركز هذا الاختبار على العلاقة المباشرة بين المتغيرات واتجاهها والجدول رقم (04) يوضح ذلك.

الجدول رقم (04): نتائج اختبار السببية بين كفاية رأس المال (CAR) والعائد على الأصول (ROA) في مصرف الراجحي.

Pairwise Granger Causality Tests			
Date : 02/16/22 Time : 23:48			
Sample : 2010Q1 2020Q4			
Lags : 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DCAR does not Granger Cause ROA	41	1.01104	0.3739
ROA does not Granger Cause DCAR		4.44339	0.0189

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن سببية غرانجر تعمل في اتجاه واحد من كفاية رأس المال إلى العائد على الأصول، بمعنى كفاية رأس المال تتسبب في تغير العائد على الأصول في البنك محل الدراسة.

2.4. دراسة قياسية لأثر تغير كفاية رأس المال على العائد على حقوق الملكية في مصرف الراجحي بالاعتماد على نتائج الاستقرارية للسلاسل الزمنية تم الاعتماد على نموذج VAR لتفسير أثر كفاية رأس المال على العائد على حقوق الملكية. وحتى نتمكن من تطبيق نموذج VAR الذي يفسر أثر تغير كفاية رأس المال على العائد على حقوق الملكية في البنك محل الدراسة، لا بد أولاً من تحديد مدد التباطؤ للنموذج.

1.2.4. اختبار عدد مدد التباطؤ الزمني لنموذج VAR (Selection Tho Lag Length): لاعتماد نموذج الانحدار الذاتي وجب تحديد العدد الأمثل لمدد التباطؤ الزمني (Lag Length) وذلك من خلال المعايير الإحصائية التالية: (معيار أكايك AIC، معيار شيوارتز SIC، معيار هانن كون HQ، حيث يتم اختيار أقل قيمة لكل معيار والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل والجدول رقم (05) يوضح ذلك.

الجدول رقم (05): درجة التأخر المعتمدة في نموذج (VAR) بين كفاية رأس المال (CAR) والعائد على حقوق الملكية (ROE).

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables : DROE DCAR						
Exogenous variables : C						
Date : 02/16/22 Time : 23:59						
Sample : 2010Q1 2020Q4						
Included observations : 40						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-91.02540	NA	0.358989	4.651270	4.735714	4.681802
1	-86.26649	8.803976	0.345810	4.613325	4.866656	4.704921
2	-82.03411	7.406665	0.342522	4.601706	5.023925	4.754367
3	-32.29914	82.06271*	0.034961*	2.314957*	2.906065*	2.528683*

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

حسب عدد المشاهدات الـ 40 في دراستنا ومن الجدول أعلاه نأخذ درجة التأخر والتي تقابل أصغر قيمة في كل مقياس (FPE, AIC, SC, HQ) والتي توافق (P=3).

2.2.4. معايرة نموذج VAR (Vector Auto Regression) للمتغيرات المعتمدة في الدراسة: من خلال نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR يعتمد كل متغير على القيم السابقة له والقيم السابقة للمتغيرات الأخرى وفقاً لفترات التباطؤ المحددة، والمعادلة الآتية توضح ذلك.

$$\text{DROE} = -0.56425210894 * \text{DROE} (-1) - 0.451689730911 * \text{DROE} (-2) - 0.36107296843 * \text{DROE} (-3) - 0.418718652857 * \text{DCAR} (-1) - 0.497012580912 * \text{DCAR} (-2) - 0.5302123021 * \text{DCAR} (-3) - 0.0109335500916$$

**R-squared=0.898811 F=48.85369 N=40**

من خلال المعادلة أعلاه نلاحظ أن:

✓ العائد على حقوق الملكية يعرف من خلال هذه المعادلة بثابت وثلاث تأخيرات بالنسبة لكل من: العائد على حقوق الملكية وكفاية رأس المال أي أن العائد على حقوق الملكية في السنة  $t$  تعرف وتتأثر بالعائد على حقوق الملكية وكفاية رأس المال خلال ثلاث سنوات سابقة  $t-3, t-2, t-1$ ؛

✓ قيمة الثابت سالبة وهو يمثل قيمة العائد على حقوق الملكية في غياب كفاية رأس المال وهو مرفوض اقتصادياً؛

✓ هناك علاقة عكسية بين العائد على حقوق الملكية وقيمته التأخيرية الثلاث (إشارة سالبة) ويعني ذلك أنه في حالة ارتفاع العائد على حقوق الملكية لسنة ما فيتوقع أن يتراجع هذا الارتفاع في ثلاث سنوات مقبلة وأن انخفاض العائد على حقوق الملكية لسنة ما فيتوقع أن يرتفع في السنوات الثلاث المقبلة، ويرجع هذا إلى توجهات نشاط المصرف خلال الدورات

الاقتصادية المتكررة والمتعاقبة (سنوات من الرواج الاقتصادي تتبعها سنوات من الانكماش في النشاط الاقتصادي)، وهذه العلاقة العكسية ناتجة عن زيادة أرباح ورأس مال المصرف مما يساهم في زيادة استثماراته وهذا ما ينعكس سلبيًا على العائد على حقوق الملكية على المديين الطويل والمتوسط، وكذلك للتذبذبات الحاصلة في العائد على الأصول مما أثر سلبيًا على العائد على حقوق الملكية وهو مقبول اقتصاديًا (وممكن أن يكون مرفوضًا إذا كان هناك تعارض مع الواقع الاقتصادي)؛

✓ هناك علاقة عكسية بين العائد على حقوق الملكية وكفاية رأس المال (إشارة سالبة) بالنسبة للتأخيرات الثلاث ويعني ذلك أنه في حالة ارتفاع كفاية رأس المال لسنة ما فيتوقع أن يصاحبه انخفاض في العائد على حقوق الملكية وأن انخفاض كفاية رأس المال لسنة ما فيتوقع أن يصاحبه ارتفاع في العائد على حقوق الملكية، ويرجع هذا إلى اضطرار المصرف إلى احتجاز نسب عالية من الأرباح بغرض زيادة رؤوس أمواله واستيفاء متطلبات نسبة كفاية رأس المال، حيث أن إجراءات الرفع في رأس المال تتطلب تمويلًا داخليًا أو خارجيًا وهذا الأخير يتطلب التضحية بتوزيع الأرباح وضمها لرأس المال لفترة أطول، بالإضافة إلى كون رأس مال المصرف لا يستخدم في عملية التشغيل مما يؤدي إلى زيادة قدرة المصرف على استيعاب الخسائر التي قد تنتج عن التعرض لمختلف أنواع المخاطر المصرفية من خلال رأس المال، وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي بطريقة غير مباشرة وهو مقبول اقتصاديًا؛

✓ أما من الناحية الإحصائية الكلية نلاحظ أن قيمة معامل التحديد 0.89 وهي قيمة موجبة مرتفعة تقترب من الواحد وهو ما يفسر شدة العلاقة بين المتغير التابع (العائد على حقوق الملكية) والمتغير التفسيري أي تغير العائد على حقوق الملكية يرجع إلى كفاية رأس المال بنسبة 89.88% والباقي يعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، كما أن قيمة فيشر المحسوبة 48.85 أكبر من قيمتها الجدولية وهذا يعني أن للنموذج ككل معنوية إحصائية.

3.2.4. تحليل التباين لنموذج العائد على حقوق الملكية: يوضح تحليل التباين العلاقة بين المتغيرات وتأثير كل منها على بعضها البعض، من خلال تحديد مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير والجدول رقم (06) يوضح تحليل التباين لنموذج العائد على حقوق الملكية.

الجدول رقم (06): تحليل التباين لنموذج العائد على حقوق الملكية (ROE).

أثر كفاية رأس المال على الأداء المالي للبنوك الإسلامية - دراسة قياسية لمصرف الراجحي السعودي للفترة  
(2010-2020).

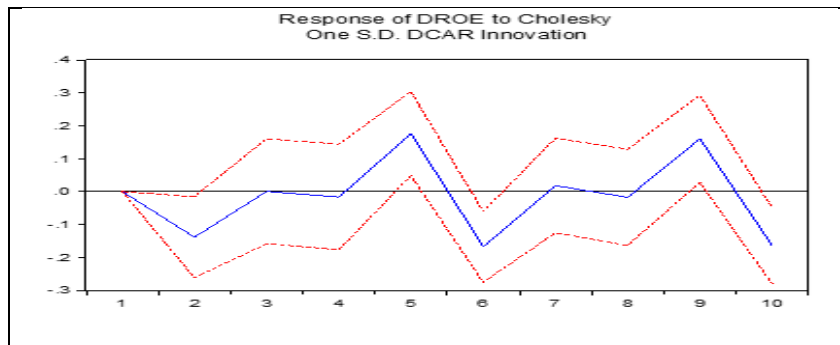
Period	S.E.	DROE	DCAR
1	0.479702	100.0000	0.000000
2	0.616119	94.91743	5.082571
3	0.616706	94.92700	5.072997
4	0.617797	94.87280	5.127204
5	0.691591	89.45129	10.54871
6	0.780229	87.09746	12.90254
7	0.780987	87.07017	12.92983
8	0.783031	87.08595	12.91405
9	0.828574	84.72126	15.27874
10	0.898633	83.66321	16.33679

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

من خلال الجدول نلاحظ أن أثر كفاية رأس المال على العائد على حقوق الملكية يتراوح بين الزيادة والنقصان حيث حقق أعلى قيمة بـ 16.33 بالمائة، حيث أخذ في الارتفاع بقوة على المدى القصير ليستقر على المدى المتوسط ويواصل الارتفاع على المدى الطويل نتيجة للإجراءات والسياسات المتخذة من قبل المصرف.

4.2.4 أثر الصدمات ودوال الاستجابة الدافعية: إن حدوث صدمة في إحدى المتغيرات يحدث أثر في باقي المتغيرات الأخرى، بمعنى مدى استجابة العائد على حقوق الملكية للصدمات المرتبطة بكفاية رأس المال والشكل رقم (05) يوضح ذلك.

الشكل (05): استجابة العائد على حقوق الملكية (ROE) لصدمات تنبؤية من كفاية رأس المال (CAR) لفترة عشر سنوات.



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

من خلال الشكل نلاحظ أنه عند حدوث صدمة إيجابية بـ 1 بالمائة في كفاية رأس المال تؤدي إلى تغير متذبذب بين النقصان والزيادة في العائد على حقوق الملكية، حيث بلغت أكبر قيمة للتأثير 1.8 بالمائة في الفترة الخامسة.

5.2.4. اختبار السببية لغرانجر (Granger Causality Test): تعني العلاقة السببية في الاقتصاد قدرة أحد المتغيرات على التنبؤ (تسبب في) في متغير آخر ويركز هذا الاختبار على العلاقة المباشرة بين المتغيرات واتجاهها، والجدول رقم (07) يوضح ذلك.

الجدول رقم (07): نتائج اختبار السببية بين كفاية رأس المال (CAR) والعائد على الأصول (ROA) في مصرف الراجحي.

Pairwise Granger Causality Tests			
Date : 02/17/22 Time : 00 :13			
Sample : 2010Q1 2020Q4			
Lags : 2			
Null Hypothesis :	Obs	F-Statistic	Prob.
DCAR does not Granger Cause DROE	41	0.12534	0.8826
DROE does not Granger Cause DCAR		0.38059	0.6862

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ عدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين متغيري الدراسة من العائد على حقوق الملكية إلى كفاية رأس المال.

### III- الخاتمة

يمكن القول انه إذا كانت البنوك بصفة عامة سواء التقليدية أو الإسلامية قبل بازل تركيز على جانب إدارة أصولها بهدف تعظيم أرباحها، فإنه بعد بازل والالتزام بتطبيق متطلباتها أصبحت تضع استراتيجية قائمة على إدارة الأصول والخصوم معاً بالشكل الذي يحقق هدف الربحية ويحافظ على خصومها التي أحد مكوناتها رأس المال. حيث يسعى مصرف الراجحي عند إدارة رأس ماله في الالتزام بمتطلبات رأس المال الموضوعة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي، والحفاظ على قدرة المصرف على الإستمرار كمنشأة عاملة والاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية. لقد سعينا من خلال القيام بهذه الدراسة وانطلاقاً من اشكاليتهما التي تبحث عن " مدى تأثير كفاية رأس المال على الأداء المالي في مصرف الراجحي " إلى إبراز الدور الذي يمكن أن يلعبه معيار كفاية رأس المال في الربحية ومن ثم في الأداء المالي للمصرف محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020).

1. نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- ✓ تعتبر كفاية رأس المال من أهم المؤشرات التي تسعى إلى الحفاظ على السلامة المالية للبنك وإلى حماية أموال المودعين وتغطيتها ضد المخاطر، وقد عرف قياسها تطوراً تاريخياً مستمراً بتطور إدارة البنوك، وأيضاً بتطور إدارة المخاطر، حتى وصلنا اليوم إلى معيار بازل 3؛

- ✓ إن مبدأ المشاركة في الربح والخسارة في البنوك الإسلامية يحدث فروقا واضحة في تحديد نسبة رأس المال مقارنة بنسبتها في البنوك التقليدية؛
- ✓ يعتبر كل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول، من أهم مؤشرات قياس الأداء المالي للبنوك، حيث تصنف كمعايير لقياس الربحية والتي تعبر عن كفاءة البنك في اتخاذ قراراته المالية والاستثمارية؛
- ✓ إن نسبة كفاية رأس المال في مصرف الراجحي تجاوزت الحدود المنصوص عليها في اتفاقية بازل 3 وهي 10.5% وأعلى من الحد الأدنى الموضوع من مؤسسة النقد السعودي، إذ أن ذلك سيعزز قدرتها على مواجهة الصدمات مستقبلا، إلا أنه لا يجب أن يخفي التأثيرات السلبية المحتملة لذلك على ربحية هذا البنك مما قد يعيق نموها واستدامة استقرارها مستقبلا لاسيما على المدى الطويل؛
- ✓ تم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي VAR وفقا للنتائج الاستقرارية وذلك لدراسة أثر كفاية رأس المال على الأداء المالي؛
- لمصرف الراجحي، مع الإشارة الى وجود 04 فترات إبطاء في نموذج مصرف الراجحي عند تطبيق نموذج VAR؛
- ✓ توجد علاقة ذات دلالة معنوية إحصائية بين كفاية رأس المال والعائد على الأصول في مصرف الراجحي، حيث أن تغير العائد الأصول يرجع إلى متغيرات كفاية رأس المال بنسبة 87% والباقي يعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج؛
- ✓ توجد علاقة ذات دلالة معنوية إحصائية بين كفاية رأس المال والعائد على حقوق الملكية في مصرف الراجحي، حيث أن تغير العائد على حقوق الملكية يرجع إلى متغيرات كفاية رأس المال بنسبة 89% والباقي يعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج؛
- ✓ العلاقة بين كفاية رأس المال والعائد على الأصول في مصرف الراجحي هي علاقة عكسية على المدى الطويل، المتوسط والقصير؛
- ✓ العلاقة بين كفاية رأس المال والعائد على حقوق الملكية في مصرف الراجحي هي علاقة عكسية على المدى الطويل، المتوسط والقصير؛
- ✓ بين تحليل التباين وتحليل الصدمات الأثار الإيجابية والسلبية لكفاية رأس المال على العائد الأصول وعلى العائد على حقوق الملكية في المدى القصير والطويل؛



✓ سببية غرانغر تعمل في اتجاه واحد من كفاية رأس المال إلى العائد على الأصول، بمعنى كفاية رأس المال تتسبب في تغير العائد على الأصول، أما بخصوص العلاقة السببية بين كفاية رأس المال والعائد على حقوق الملكية فإنه لا توجد علاقة سببية في الاتجاهين في المصرف محل الدراسة.

2.الإقتراحات: على ضوء النتائج السابقة يمكن تقديم بعض التوصيات والإقتراحات نوجزها فيما يلي:

✓ على البنوك أن تعمل على تحسين أدائها المالي من جانب الربحية ومن جانب المخاطرة ذلك يجعلها ترفع من رأس المال النظامي من خلال الاحتياطات والأرباح غير الموزعة والمخصصات وبالتالي تحقق نسب كفاية رأس المال أعلى.

✓ يجب أن تعمل البنوك الإسلامية على توسيع استثماراتها والبحث عن فرص استثمارية أخرى ذلك بسبب تحقيقها لنسب كفاية رأس المال اعلى من البنوك التقليدية؛

✓ توصي الدراسة بضرورة إلزام الهيئات الرقابية والاشرفية للبنوك الإسلامية بتطبيق معايير الكفاية المعدة حسب خصوصياتها -من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية؛

✓ العمل على زيادة الإدراك في البنوك الإسلامية بأهمية اعتماد معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية، بما يحقق لها كفاية رأس مال مرتفعة ويجعلها تعزز من الفرص الاستثمارية.

#### IV-المراجع

❖ ابراهيم عبد الحليم عباده: مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

❖ ابراهيم تومي: تكييف معايير السلامة في المصارف الاسلامية في ظل مقرارات لجنة بازل الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة -الجزائر، (2017).

❖ أحمد شعبان محمد علي: انعكاسات التغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية للنشر، مصر. 2006.

❖ أنفال بوجلال: قياس الأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل الأزمات المالية -دراسة مقارنة لبعض البنوك خلال الفترة (2003-2013)، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، جامعة فرحات عباس- سطيف1-الجزائر، 2016.

❖ زاهر صبحي بشناق: تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية (دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية-فلسطين، 2011.

أثر كفاية رأس المال على الأداء المالي للبنوك الإسلامية - دراسة قياسية لمصرف الراجحي السعودي للفترة  
(2010-2020).

- ❖ حياة نجار: إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل - دراسة واقع البنوك التجارية العمومية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف-1 الجزائر، 2014.
- ❖ خيرة زرواطي و مجدوب بحوصي: البنوك الإسلامية بين ضغط المخاطر ومواكبة متطلبات المعايير الدولية - اتفاقيات بازل، مجلة العلوم الإنسانية جامعة أم البواقي-الجزائر، المجلد 07 العدد 01، 2020.
- ❖ دلال ستاتة وحكيم ملياني: أثر تطبيق المتطلبات الدنيا لرأس المال في اتفاقية بازل 3 على المصارف الإسلامية دراسة تحليلية على عينة من المصارف الإسلامية الخليجية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التنسيير جامعة فرحات عباس بسطيف-الجزائر المجلد 19 العدد 01، 2019.
- ❖ رقية بوحضر ومولود لعراية: واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل 2، مجلة الاقتصاد الإسلامي جامعة الملك عبدالعزيز- السعودية، المجلد 23 العدد 02، 2010.
- ❖ سليمان ناصر ويونس مونه: أثر كفاية رأس المال في ربحية البنوك الإسلامية دراسة قياسية على أكبر البنوك الإسلامية من حيث حجم الأرباح خلال الفترة (2011-2015)، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية - ماليزيا، المجلد 8 العدد 1، 2017.
- ❖ سمية أحمد ميلي: انعكاسات اتفاقية بازل 2 و3 على إدارة المخاطر البنكية مع الإشارة الى واقع تطبيقها في البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الإدارية والمالية جامعة حمه لخضر بالوادي-الجزائر، المجلد 4 العدد 2، 2020.
- ❖ شرفي آسيا وعامر كمال: مقرارات لجنة بازل ودورها في مواجهة المخاطر المصرفية، مجلة إقتصاد المال والأعمال المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف بميلة-الجزائر، المجلد 03 العدد 02، 2019.
- ❖ صادق راشد الشمري: إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها على الأداء المالي للبنوك التجارية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- ❖ صادق أحمد عبد الله السبي: إمكانية تلبية المصارف الإسلامية لمتطلبات اتفاقيات بازل 3: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية السعودية. مجلة أماراباك الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا-الولايات المتحدة الأمريكية، المجلد 07 العدد 21، 2016.
- ❖ إلهام طباح: أثر التقيد بكفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية في الجزائر "2016 دراسة حالة بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائر للفترة 2010-2016" المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح بورقلة - الجزائر، المجلد 05 العدد 02، 2018.
- ❖ إلهام طباح: أثر كفاية رأس المال على معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك الإسلامية "دراسة حالة عينة من البنوك الإسلامية للفترة 2010-2016"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح بورقلة - الجزائر، المجلد 06 العدد 02، 2019.

- ❖ طلال عباسي و فطيمة الزهراء فنازي: البنوك الإسلامية وتطبيق معايير بازل 3-دراسة حالة مصرف الدراجي السعودي، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية جامعة عباس لغرور بخنشلة- الجزائر، المجلد 03 العدد 02، 2019.
- ❖ عبد الحميد عبد المطلب: العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2001.
- ❖ علاء فرحان طالب: الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- ❖ فائزة لعراف: مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم إنعكاسات العولمة دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2013.
- ❖ فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمان الدوري: إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، الأردن، 2003.
- ❖ Alexakis Christos& Tsikouras Alexadros: Islamic Finance Regulatory Framework- Challenges Lying Ahead, *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management* ,England, 2(2).2009
- ❖ Gallati Reto: *Risk Management and Capital Adequacy*, Mc Graw-hill, United States of America, 2003.
- ❖ Jorion Philippe: *Financial Risk Management Handbook Plus Test Bank* , John Willy&Sons Inc, United States of America, 2011.
- ❖ Juliusz Jablecki: The Impact Of Basel I Capital Requirements On Bank Behavior And The Efficacy Of Monetary Policy, *International Journal Of Economic Sciences And Applied Research*, Greece, 2009.
- ❖ Lamarque Eric: *Gestion Bancaire*, Pearson Education, France, 2002.
- ❖ <http://www.alrajhibank.com.sa>, Consulté le (15/03/2022)